



Distr.
GENERAL

A/41/437
1 July 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البندان ٨ و ٣٠ من القائمة الأولى*

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية

القانونية الآسيوية الأفريقية

رسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وموجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا
المتحدة لدى الأمم المتحدة

لما كانت بلادي تتولى منصب الرئيس الحالي للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية ، يشرفني أن أنقل اليكم التوصيات التي أصدرها الفريق العامل الجامع للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية بشأن تحسين أداء الجمعية العامة . وقد تشكل الفريق العامل للنظر بشكل مفصل في الدراسة التي أعدتها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية بعنوان "تعزيز دور الأمم المتحدة عن طريق ترشيد أساليب العمل فيها مع الإشارة بشكل خاص إلى الجمعية العامة" بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، ووضع مجموعة من التوصيات لتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين .

وأكون ممتنا إذا أمكن تعميم التوصيات المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البندان ٨ و ٣٠ من القائمة الأولى .

(توقيع) ولبيرت ك . شاغولا
الممثل الدائم

. A/41/50/Rev.1

*

.../...

٥١٢٢٠ 86-17766

المرفق

توصيات أصدرها في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ الفريق العامل الجامع للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية بشأن تحسين أداء الجمعية العامة

مذكرة استهلالية

تشكل فريق عامل مفتوح العضوية يتألف من الدول المشاركة في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية بما في ذلك الدول التي تتمتع بمركز المراقب الدائم ، للنظر بشكل مفصل في الدراسة التي أعدتها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة بعنوان "تعزيز دور الأمم المتحدة عن طريق ترشيد أساليب العمل فيها مع الإشارة بشكل خاص إلى الجمعية العامة" (A/40/726 و Corr.1) ، ووضع مجموعة من التوصيات بشأن تحسين أداء الجمعية العامة لتقديمها إلى الجمعية في دورتها الحادية والأربعين . وقد اجتمع الفريق العامل في ٣ و ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٦ لتبادل الآراء حول المقترحات الواردة في ورقة اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية . كما أخذ الفريق العامل في اعتباره التوصيات الصادرة عن رؤساء الجمعية العامة بشأن ترشيد إجراءات الجمعية العامة (A/40/377) والبيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم ١١ دولة عضو أمام الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ (انظر A/40/PV.108) . وقد تم النظر في التوصيات التي وضعها فريق للصياغة وتم إقرارها من جانب الفريق العامل في اجتماعاته في ١٣ و ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وترد مذكرات إيضاحية موجزة لهذه التوصيات كتذييل لها .

التوصيات

أولا - انتخاب أعضاء المكتب

١ - ينبغي الاتفاق بشكل غير رسمي على رئيس الجمعية العامة ، ورؤساء اللجان الرئيسية بقدر الامكان ، قبل بدء الدورة المعنية بوقت كاف ويفضل أن يكون ذلك قبل اختتام أعمال الدورة السابقة في كانون الأول/ديسمبر مباشرة ، بغية تسهيل التصريف السليم للأعمال خلال الفترة التي سيتولون فيها مناصبهم .

ثانيا - جدول الاعمال

٢ - ينبغي بذل كل جهد من أجل خفض عدد البنود المدرجة في جدول الاعمال . وتحقيقا لذلك :

(أ) ينبغي أن يقوم رئيس الجمعية العامة ، قبل اختتام أعمالها في كانون الأول/ديسمبر ، بإجراء مشاورات مع الدول المقترحة للبنود والدول المعنية الأخرى ؛

(ب) يتعين أن تقوم الجمعية العامة سنويا بدراسة جدول الاعمال وإصدار التوصيات المناسبة ؛

(ج) لدى اتخاذ قرار أو مقرر بشأن بند من بنود جدول الاعمال ، ينبغي للجمعية العامة أن تنظر بشكل مناسب في مسألة ما إذا كان من الضروري إدراج البند في جدول الاعمال المؤقت لدورتها القادمة ، وكذلك في إمكانية حذفه من جدول الاعمال المقبل أو تأجيله الى دورة لاحقة .

٣ - ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في امكانية توزيع أكبر عدد ممكن من البنود على مدى سنتين أو أكثر .

٤ - على الدول التي ترغب في بدء مناقشة في الجمعية العامة حول مسألة مما أن تبذل كل جهد لاستخدام البنود القائمة في جدول الاعمال بدلا من اقتراح بند جديد لهذا الغرض .

٥ - ينبغي للمكتب أن يوصي ، بعد التشاور مع الدول المقترحة للبنود والسدول المعنية الأخرى ، بتجميع البنود المترابطة تحت عنوان واحد .

ثالثا - المكتب

٦ - ينبغي للمكتب أن يقوم على نحو فعال بدور تحسين أعمال الجمعية العامة وترشيدها وفقا لنظامها الداخلي ومرفقاته والتوصيات الواردة في هذه الورقة .

٧ - ينبغي دعوة المكتب الى أن يدرس بشكل غير رسمي جدول الاعمال المؤقت للسدورة

اللاحقة بغية تقديم توصيات الى مكتب الدورة اللاحقة حول طرق محددة لترشيد الاجراءات فيما يتعلق بجدول الاعمال وفقا للنظام الداخلي ومرفقاته والتوصيات الواردة في هذه الورقة . واذا تم الاتفاق على رئيس الدورة اللاحقة ورؤساء اللجان الرئيسية وفقا للمفكرة ١ اعلاه ، يتعين دعوتهم للاشتراك في هذه الدراسة .

رابعاً - اللجان الرئيسية

٨ - يتعين أن ينظر المكتب في المادة توزيع البنود على اللجان الرئيسية ، أخذاً في الاعتبار حجم أعبائها وطبيعة البنود ، مع اشتراك رؤساء اللجان المعنية اشتراكاً فعالاً في ذلك ، بغية ترشيد أعمال كل لجنة ومن ثم كفالة إيلاء نظر مناسب في القضايا الجوهرية .

٩ - ينبغي لكل لجنة من اللجان الرئيسية أن تقوم ، بفرض ترشيد المناقشة بقدر الامكان ، باستعراض مدى ما تحتاج اليه تقارير هيئاتها الفرعية من نقاش في دورة معينة .

١٠ - ينبغي للجان الرئيسية المعنية أن تستعرض أسلوب النظر في تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى بغية تفادي تكرار مناقشة نفس القضايا في محافل مختلفة .

١١ - ينبغي لرؤساء اللجان الرئيسية تشجيع المشاورات والمفاوضات فيما بين الدول الاعضاء عن طريق استخدام مساعيهم الحميدة أو المساعي الحميدة لاعضاء آخرين في المكتب أو عن طريق انشاء آليات غير رسمية مناسبة أخرى .

١٢ - ينبغي تنظيم مواعيد انعقاد جلسات اللجنة السياسية الخاصة واللجنة الرابعة على التعاقب بقدر الامكان .

١٣ - يتعين أن يتشاور رؤساء اللجان الرئيسية الواحد مع الآخر بشأن تحديد المواعيد المناسبة لمناقشة البنود المترابطة .

١٤ - قبل قيام لجنة رئيسية باتخاذ مقرر يومي باحالة بند الى لجنة رئيسية أخرى ، ينبغي لرئيس اللجنة الأولى أن يتشاور مع رئيس اللجنة الأخيرة بغية تسهيل النظر فيه على أنسب وأكفا وجه .

خامسا - الاجهزة الفرعية

١٥ - ينبغي للجمعية العامة أن تقوم دوريا باستعراض فائدة أجهزتها الفرعية وأن تمتنع بقدر الامكان عن انشاء جهاز جديد ما لم ينقطع عمل جهاز قائم ، وذلك بغية تلافي تداخل العمل وازدواجه .

١٦ - ينبغي تشجيع الجمعية العامة ، لدى تناولها للقضايا القصيرة الاجل ، على أن تنشئ فرق عمل مؤقتة أو أفرقة مخصصة بدلا من انشاء هيئات دائمة أو تمديد ولاية الهيئات الدائمة .

سادسا - القرارات والمقررات

١٧ - يتعين بذل كل جهد للتوصل الى اتفاق عام حول القرارات بغية تسهيل تنفيذها .

١٨ - ينبغي بذل كل جهد لخفض عدد القرارات المتخذة في كل دورة وذلك عن طريق جملة أمور منها تلافي القرارات المتكررة بقدر الامكان .

١٩ - ينبغي بذل كل جهد لتقصير طول القرارات عن طريق جملة أمور منها حذف مواد الديباجة أو ايجازها بقدر الامكان أو بمجرد الاشارة الى القرارات السابقة بدلا من النقل عنها باستفاضة .

٢٠ - ينبغي للجمعية العامة أن تلجأ بقدر الامكان الى المقررات بدلا من القرارات لدى تناولها للأمور التالية :

(أ) جميع الامور الاجرائية والروتينية ، وكذلك الانتخابات والتعيينات ؛

(ب) الاحاطة علما بتقارير الهيئات المختلفة ، ما لم يتطلب الامر اتخاذ اجراء من جانب الحكومات فيما يتعلق بهذه التقارير ؛

(ج) جميع الامور التي متوًجل دون مناقشة أو التي متناقش مرة أخرى فسي دورات لاحقة ، ما لم يتطلب الامر اتخاذ اجراء من جانب الحكومات .

سابعاً - التقارير والوثائق

٢١ - يَتَمَيَّنُ أن تضع الجمعية العامة نصب عينيها إستصواب الحد بقدر الامكان فسي القرارات والمقررات من طلباتها من الامين العام إعداد تقارير ووثائق أخرى .

٢٢ - ينبغي بذل كل جهد من جانب الامانة العامة ، لدى اعداد التقارير والوثائق الاخرى ، لأن توجز بقدر الامكان وتجنب ازدواج المواد المتوفرة في غير ذلك .

مذكرات ايضاحية

الفقرة ١ تستند الى الفقرة ١ من توصيات رؤساء الجمعية العامة (A/40/377) . وقد عبر ممثل كندا عن فكرة مماثلة (A/40/PV.108 ، ص (٣١) .

الفقرات ٢ الى ٥ تهدف الى الحد من عدد البنود المقرر ادراجها في جدول أعمال دورة ما . واذا كان من حقوق السيادة لكل دولة عضو أن تطلب ادراج بند على جدول الاعمال ، تبقى الحقيقة الماثلة في أن قائمة هذه البنود أصبحت تزداد طولاً كل عام تقريباً . وهناك حاجة محددة لتقصير طول جدول الاعمال بقدر الامكان بغية تأمين النظر فيه على نحو واف وفعال ضمن فترة زمنية محدودة . وقد سبق ادراج بعض هذه التوصيات في مرفقات النظام الداخلي للجمعية العامة (المرفق الخامس ، الفقرتان ١٩ و ٣٠ ، والمرفق السابع ، الفقرة ١) ، ولكن قد يجدر تكرارها بسبب عدم تنفيذها أو تنفيذها جزئياً فقط ونظراً لضرورتها الملحة بمفة خاصة (انظر دراسة اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية (A/40/726 و Corr.1) ، الصفحات ١٧ ، و ١٨ ، و ٧٣ - ٧٥ ، و ٨٠ ، وتوصيات رؤساء الجمعية العامة (A/40/377 ، الفقرات ٥ - ٧) .

الفقرتان ٦ و ٧ تدعوان ، بعبارات عامة ، المكتب الى أن يقوم بدور أكثر فعالية في تحسين أعمال الجمعية العامة وترشيدها بمفة رسمية وغير رسمية على السواء . وترد في مواضع أخرى من هذه الورقة بعض التدابير المحددة التي يتعين أن يتخذها المكتب (انظر A/40/726 و Corr.1 ، المفتحان ٧٥ و ٨٠ ، و A/40/377 ، الفقرة ٣ ، و A/40/PV.108 ، المفتحان ٢٩ و ٣٠) .

الفقرة ٨ تستند الى الاعتبار الماثل في أن بعض اللجان الرئيسية ، بسبب النمط الجامد لتوزيع الاعمال بين اللجان الرئيسية ، تظطلع بأعباء زائدة في حين أن البعض

.../...

الآخر يضطلع بأعباء خفيفة نسبياً (انظر A/40/726 و Corr.1 ، الصفحات ٤٥ ، و ٧٦ - ٧٧ ، و ٨٠ ، والنظام الداخلي للجمعية العامة ، المرفق الخامس ، الفقرة ٢٥) .

الفقرة ٩ تدعو كل لجنة من اللجان الرئيسية الى استعراض أملوبها في النظر في التقارير التي ترد اليها من هيئاتها الفرعية . ويمكن النظر في مسألة استصواب تناول بعض هذه التقارير بعد اختتام أعمالها ، الا عندما يحتاج الامر الى تعليمات جديدة من اللجنة أو عندما ترغب الدول الاعضاء في طرح مسائل معينة تتعلق بأعمالها (انظر A/40/726 و Corr.1 ، الصفحتان ٧٩ و (٨) . وقد اقترح رؤساء الجمعية العامة ، في توصية ذات صلة بقدر ما ، أنه متى نوقش بند مناقشة وافية في جهاز فرعي يتعين على الوفود أن تمتنع عن اجراء مناقشة شاملة بشأن هذا البند في الجمعية العامة (انظر A/40/377 ، الفقرة (١) .

الفقرة ١٠ التي تتضمن فكرة مماثلة للفكرة الواردة في الفقرة ٩ ، موجهة على وجه التحديد الى اللجنة الثانية التي تجرى مناقشات مسببة حول قضايا تغطيها تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انظر A/40/726 و Corr.1 ، الصفحات ٤٩ ، و ٧٧ - ٧٩ ، و (٨) . واذا رغبت الجمعية العامة الاستمرار في اجراء مناقشات وافية حول هذه القضايا ، ينبغي عندئذ أن يعاد النظر في نطاق وسير المناقشات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

الفقرة ١١ تم ادراجها بغية تشجيع استخدام أوسع للممارسة المتبعة في بعض اللجان .

الفقرة ١٢ تستند الى اقتراح مقبول ، فيما يبدو ، على نطاق واسع وتم التقدم به في اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة في دورتها لعام ١٩٨٣ ، وتكرر تقديمه فيما بعد من جانب ممثل كندا (A/40/PV.108 ، ص ٣١) . وقد صدرت هذه التوصية بغية تسهيل حضور الوفود الصغيرة في كل من اللجنتين . وينبغي تنفيذها دون الإضرار بقيام اللجنتين بالنظر بشكل مناسب في القضايا الهامة .

الفقرة ١٣ التي تعكس بالذات رغبة الوفود الصغيرة نسبياً ، تستند الى اقتراح قدم في اجتماع الفريق العامل .

الفقرة ١٤ تهدف الى تسهيل قيام تنسيق أفضل بين اللجان الرئيسية عندما يجري التفكير في نقل بند من البنود . وهذا يمثل متابعة لاقتراح مماثل قدمه المستشارون القانونيون للدول الاعضاء في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية الى اللجنة السادسة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ (انظر A/C.6/38/8 ، ص ٥) .

الفقرة ١٥ تستند الى الفقرة ٢١ من توصيات رؤساء الجمعية العامة . وتوجد أفكار مماثلة في المرفق السابع (الفقرة ١١) من النظام الداخلي للجمعية العامة .

الفقرة ١٦ تستند الى اقتراح قدمه ممثل كندا (A/40/PV.108 ، ص ٣١) .

الفقرات ١٧ الى ٢٠ تعرض توصيات تستهدف ترشيد أشكال قرارات الجمعية العامة وطرائقها ومن ثم جعلها أكثر فعالية . ويوجد في دراسة اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية مناقشة مستفيضة لهذه المسألة وما يتصل بها من أمور . (A/40/726 و Corr.1 ، الصفحات ٢٤ ، و ٢٥ ، و ٦٩ - ٧٦ ، و ٨٠ - ٨١) . كما أكد رؤساء الجمعية العامة ضرورة خفض عدد القرارات وتقصير طولها بدرجة كبيرة (A/40/377 ، الفقرتان ١٧ و ١٨) .

الفقرة ٢١ تستند الى الفقرة ١٤ من توصيات رؤساء الجمعية العامة .

الفقرة ٢٢ تكرر النداء الموجه من الجمعية العامة في عدد من المناسبات . وقد أدرج طلب مماثل في توصيات رؤساء الجمعية العامة (المراجع نفسه ، الفقرة ١٢) .
